



< العدالة والحكم
الرشيد



< العدالة والحكم الرشيد

إضفاء الديمقراطية عملية تدريجية ومتواصلة متجذرة في السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلاد. وفي حين تتمتع الدول بحرية اختيار النموذج الديمقراطي الخاص بها وتطويره وفقاً للعمليات المدنية الوطنية، إلا أنه يجب أن يتلاءم هذا النموذج مع المبادئ العالمية لحقوق الإنسان كما هو منصوص عليه في الاتفاقيات والإعلانات المتعارف عليها دولياً. وتندرج التنمية وتقوية الديمقراطية ضمن الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي إضافة إلى حكم القانون والحريات المدنية والسياسية الأخرى في البلدان المجاورة وذلك نظراً للاعتقاد بأن الالتزام بهذه المبادئ هو من الشروط المسبقة للسلام والتنمية والأمن. وعمل الاتحاد الأوروبي، في كل جوانب علاقته مع لبنان، على تعزيز مبادئ حقوق الإنسان وإضفاء الديمقراطية من خلال الحوار السياسي ومشاريع التنمية، وبرامج المساعدة المالية والفنية. وتركز هذه الأدوات الثلاث على تعزيز العمليات الانتخابية النزيفة والحرّة والشفافة؛ وتعزيز التمثيل البرلماني؛ إضافة إلى تشجيع الصحافة المستقلة والمهنية والنظام السياسي التعددي.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن قطاع العدالة في لبنان هو من ضمن أولويات التعاون مع لبنان. ويشكل الجهة المانحة الرئيسية لهذا القطاع (يبلغ مجموع المشاريع الجارية ١٢ مليون يورو ويجري البحث بمبادرات بقيمة ٩ ملايين يورو). كما ركز الاتحاد جهوده على المجالات الرئيسية التي يمكن أن تمهد لإصلاح أوسع لقطاع العدالة، مثل التشغيل الآلي، والتدريب، والنفاذ إلى العدالة أو إدارة السجون.

يحدد توافق الاتحاد الأوروبي في مسائل التنمية نهجه ومساهمته في تعزيز الحوكمة كأحد أهداف السياسة الرئيسية. وتكرر في التقرير المشترك الأخير للاتحاد الأوروبي «شراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع جنوب البحر الأبيض المتوسط»، التشديد على أن من الضروري مشاركة الالتزام بالديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والحكم الرشيد، وحكم القانون مع دول الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي، وعلى أنه يجب أن تقوم الشراكة على تحقيق تقدم ملموس في هذه المجالات.



ويحدد البيان من ضمن الأولويات على سبيل المثال لا الحصر بناء المؤسسات، وتعزيز إيجاد فرص العمل، وشراكة أقوى مع الناس، وتعزيز الحوار الاجتماعي، وتعزيز السياحة كعنصر أساسي من الناتج المحلي الإجمالي ومكافحة الفساد. ومن أجل الاستجابة لهذه الأولويات، يساهم هذا المشروع في تعزيز قدرات وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة السياحة، ووزارة الصناعة، ووزارة الصحة العامة، إضافة إلى ديوان المحاسبة. كما يساهم في تحسين فاعلية المشتريات العامة.

البرامج:



الإتحاد الأوروبي

بناء القدرات في القضاء اللبناني - تحديث النظام العدلي اللبناني

الميزانية	١٠,٠٠٠,٠٠٠ يورو
آلية التمويل فترة المشروع الشريك المنفذ المستفيدون	السياسة الأوروبية للجوار والشراكة ٢٠١٥ - ٢٠١٢ مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وزارة العدل اللبنانية

يندرج هذا المشروع ضمن برنامج الإصلاح العدلي ويهدف بشكل خاص إلى تدعيم حكم القانون في لبنان. ويطمح المشروع إلى أتمتة نظام محاكم بيروت من خلال توسيع منصة تكنولوجيا المعلومات التابعة لوزارة العدل لتوفر العدالة للجميع بشكل أكثر إنتاجية، وفاعلية، وشفافية ونفاذ. ومن نتائج المشروع إنشاء نظام محاكم سهل الاستخدام لأطراف الدعوى، والمحامين، والقضاة وطاقم المحكمة. وينفذ مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية المشروع بالتعاون الوثيق مع وزارة العدل.

< العدالة والحكم الرشيد

يتضمن المشروع عناصر عدة:

١) الأتمتة (٧ ملايين يورو) التي تهدف إلى أتمتة عمليات وإجراءات المحاكم القضائية والإدارية والخاصة مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية كسلطة تعاقدية.

٢) التدريب (٠,٩ مليون يورو) سبق ونجحت برامج حصلت على تمويل من الاتحاد الأوروبي لتدعيم قدرة وزارة العدل بتحسين تدريب القضاة، وكتاب المحكمة، والمسجلين، والحجاب وغيرهم ودعم معهد الدراسات القضائية ونقابة المحامين في بيروت (أكثر من ٣,١٠٠ موظف في القضاء). وتم إطلاق برنامج جديد لمواصلة التدريب وتدعيمه لكل الطاقم القضائي في شباط ٢٠١٣ وهو من تنفيذ العدالة والتعاون الدولي.

٣) النفاذ إلى العدالة (١,١ مليون يورو)، يمول الاتحاد الأوروبي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ مشروع مؤلف من عناصر متعددة: توظيف وحدة تكنولوجيا المعلومات، والمراجعة القضائية، وقاعدة البيانات القانونية، ومكتبة إلكترونية في وزارة العدل، وتوجيهات عن الرسوم القضائية، ومكتب المساعدة لإعلام المواطنين من ضمن محكمة بيروت.

تحسين قدرة إدارة الموارد البشرية

الميزانية	١,٦٢٧,٠٠٠ يورو
آلية التمويل فترة المشروع الشريك المنفذ المستفيدون	السياسة الأوروبية للجوار والشراكة ٢٠١٣ - ٢٠١٥ مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وزارة الصناعة، وزارة الصحة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة السياحة، ديوان المحاسبة، مجلس الخدمة المدنية

يكمن هدف هذا البرنامج في تحسين ملاءمة الهياكل التنظيمية والإجراءات والموارد مع أهداف المؤسسة الاستراتيجية وأولوياتها ومهمتها.



دعم فني لتحديث المشتريات العامة في لبنان

الميزانية	١,٦٠٠,٠٠٠ يورو
آلية التمويل فترة المشروع الشريك المنفذ المستفيدون	السياسة الأوروبية للجوار والشراكة ٢٠١٦ - ٢٠١٤ مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وزارة الصناعة، وزارة الصحة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة السياحة، ديوان المحاسبة، مجلس الخدمة المدنية

يهدف هذا البرنامج إلى دعم إصلاح المشتريات العامة من خلال تحديد تحديات الأداء والإدارة الأساسية، ومجالات خطر الاحتيال، والهدر والتعديلات وسوء الإدارة ومعالجتها.

دعم فني للتبسيط الإداري في وزارات مختارة في لبنان

الميزانية	٢,٠٧٠,٠٠٠ يورو
آلية التمويل فترة المشروع الشريك المنفذ المستفيدون	السياسة الأوروبية للجوار والشراكة ٢٠١٦ - ٢٠١٤ مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وزارة الصناعة، وزارة الصحة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة السياحة، ديوان المحاسبة، مجلس الخدمة المدنية

سيساهم هذا المشروع في تحسين قدرة الإدارة على الاستجابة لمتطلبات العموم ومجتمع الأعمال. سيسمح تبسيط المعاملات للإدارات المحلية بالعمل بشكل شفاف وفعال وسريع.

< العدالة والحكم الرشيد

دعم فني لتقوية قدرات التخطيط الاستراتيجي في وزارات مختارة في لبنان

الميزانية	٩٥٠,٠٠٠ يورو
آلية التمويل فترة المشروع الشريك المنفذ المستفيدون	السياسة الأوروبية للجوار والشراكة ٢٠١٦ - ٢٠١٤ مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وزارة الصناعة، وزارة الصحة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة السياحة، ديوان المحاسبة، مجلس الخدمة المدنية

يهدف هذا البرنامج إلى تحسين ملاءمة الهيكليات التنظيمية والإجراءات والموارد مع أهداف المؤسسة الاستراتيجية وأولوياتها ومهمتها.

معالجة مسائل المفقودين في لبنان وسوريا بواسطة آليات العدالة الانتقالية الفاعلة



فنلندا

الميزانية	١٠٠,٠٠٠ يورو
آلية التمويل فترة المشروع الشريك المنفذ المستفيدون	صندوق التعاون المحلي، سفارة فنلندا ٢٠١٥ - ٢٠١٤ -- المركز الدولي للعدالة الانتقالية

تساءلت السلطات اللبنانية والمجتمع المدني عن نوع الآليات المطلوب للاستجابة لطلب عائلات الأشخاص الذين مُقدوا خلال الحرب الأهلية وما بعدها في لبنان. وتطرح الآن الحرب الأهلية في سوريا أسئلة جديدة مرتبطة بالعدالة الانتقالية في المنطقة. كما أننا سيكون علينا في المستقبل التفكير في معالجة مسألة المفقودين في سوريا. وشارك المركز الدولي للعدالة الانتقالية من خلال مكتبه في بيروت في النقاش حول المفقودين في لبنان.



ونتيجة لهذه المشاورات، تمّ الإعلان عن مشروع مسودة قانون حول المفقودين في مجلس النواب اللبناني في ربيع ٢٠١٤. وتتضمن مسودة القانون إنشاء معهد للمفقودين في لبنان. يهدف البرنامج إلى وضع مسودة ميزانية للمعهد المقترح إنشاؤه للمفقودين مما سيشكل مرجعاً للسلطات اللبنانية والمجتمع المدني. وسيتولى المكتب اللبناني للمركز الدولي للعدالة الانتقالية تنفيذ المشروع. ويغطي المشروع لبنان ولكنه يشمل أيضاً مقارنة مرجعية مع دول أخرى ويستفيد من «برنامج الحقيقة والذاكرة» الدولي. وبما أن الأوضاع في لبنان وسوريا تتأثر ببعضها البعض، سيشمل البرنامج أيضاً فاعلين سوريين في لبنان. ويهدف المشروع إلى توفير الدعم الفني لإعدادهم لمعالجة مسألة المفقودين عندما تسمح الظروف في سوريا بذلك.



السويد

مراقبة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في لبنان

الميزانية	١٢٣,٠٠٠ يورو
آلية التمويل	--
فترة المشروع	٢٠١٢ - ٢٠١٥
الشريك المنفذ	المراقب اللبناني لحقوق العمال والموظفين عبر دياكونيا
المستفيدون	--

يهدف البرنامج إلى تحسين وتعزيز المحاسبة لجهة قوانين العمل والمناصرة من أجل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وحماية العمال والموظفين في لبنان مع الحفاظ على مراقبة الخروقات.